ينبئهم الطبع السليم انهـا في غاية الجودة ولذلك تراهم حائرين ذاهبين في الحكم مذاهب. وعلى رأينا انهم لو لم يشتغلوا بالمعاني عن موضوعاتها ولو كان اساس البلاغة عندهم معاينة الموضوعات والاهتمام في تمثيلها كما هو شائع عند اصحاب الصناعة الفرنجية لما وقعوا في بهمة من امرهم. لان المسألة في غاية السهولة وذلك ان في هيئة الاسفار عندنا قبل العربات والقطارات البخارية سيما في الرجوع الى الاوطان بعد غيبة طويلة وقطع مسافة شاقة والسلامة من الاخطار لمحةً شعريَّة لا تفوت صاحب الذوق السليم. وقد اثرت في قلب شاعرنا فاحبَّ ان يمثلها في ابياته ففعل ولم يحتج الى غريب المعاني ولا الى انيق الالفاظ فأتت ابياته في غاية الحسن ممثلة لما اراد. فنسلم اذًا ان المعاني مبتذلة والالفاظ اكثرها بسيط غير اننا نقول ان الموضوع جميل وان تمثيله حسن جدًا وان كانت اسباب التمثيل اعني المعاني والالفاظ بسيطة. لان البلاغة ليست في المعنى والتعبير فقط انما هي قبل كل شيء في الموضوع والتمثيل. هذه طريقة الاحتجاج على مذهب الفرنج. فقد اتضح لك على ظننا ما قلناه في الفرق بين مزاولة الموضوع ومزاولة المعاني. بين جعل الاشياء مبدأ الصناعة وترك التقدم فيها للمعاني. وقد اسهبنا في الكلام عنهُ لانهُ على رأينا اهمّ فاصل بين اصول البلاغة المدرسية عند العرب واصولها عند الفرنج ومنهُ تتشعب باقي الفروق (لها بقية)

سلطة البابا الزمنيَّة

اقترح علينا الياس مخائيل افندي صليبا من سبرنفيلد ماس في الولايات المتحدة السؤال الآتي ما الذي اوجب الحكم الزمني للبابا؟ فاحببنا التوسع في الجواب لما في الموضوع من الفائدة

يمكننا ان نحمل السؤال المطروح علينا على معنيين. الاول: كيف صارت الممالك التي كانت للكنيسة قبل السنة ١٨٧٠ الى ايدي الباباوات. او كيف كان ابتداء المملكة البابوية وما هي الحقوق الشرعية الدولية التي تستند اليها؟ والثاني هذا تحريره: أيوجد سبب شرعي مأخوذ عن قوانين الكنيسة الهيةً كانت ام بشريَّة يثبت السلطان الزمني للبابا

اما السؤال الاول فهو من ابحاث التاريخ نكتفي اليوم بالالمام به في معرض كلامنا عن السؤال الثاني ولعلنا نرجع اليه مرّة اخرى وعلى كل حال فهو دون الآخر اهميّةً اذ ما من رجل طالع في التاريخ ينكر شرعيّة تملّك البابا زمنيًا. فطلبنا اذًا بالمعنى الثاني لانهُ كان ولم يزل موضوع الخصام بين الكنيسة ومَن تزعوا منها حقوقها الزمنيّة. وقبل الجواب لا بُدَّ من تقديم بعض قضايا الايمان لتكون كاساس لما نقوله

نؤمن اولًا ان الكنيسة جمعيّة كاملة اسسها السيد المسيح ابن الله المتجسد لتساعد البشر على بلوغ غايتهم القصوى اعني بها الخلاص الابدي فانهُ من الحقائق الموحاة ان السيد المسيح لم يترك تلاميذه ولا الذين يؤمنون به مخيّرين في اختيار الطريقة التي يريدونها لممارسة الديانة التي لقّنهم مبادئها بل رسم حتمًا ان يكون كل المؤمنين به اعضاء جمعيّة واحدة كاملة مستقلة بذاتها سمّاها الكنيسة او مملكة الله على الارض. وهذه الجمعيّة ليست جمعيّة ارواح بل هي جمعية مؤلفة من بشر وان كانت غايتها روحيّة. فيحق لها اذًا كل ما هو ضروري لقوام الجمعيّات البشرية. ثم ان هذه الجمعية مستقلة اعني غير متعلقة بسلطان ما خارج عنها في الامور التي من دائرتها لان كل ما تربطهُ او تحلهُ على الارض يكون مربوطاً او محلولًا في السماء (متى ١٧: ١٨) فليس اذًا لاحد غير الله ان يربط او يحلّ ما تربطهُ الكنيسة او تحلهُ في امور الايمان والآداب

ونؤمن ايضًا ان هذه السلطة الكاملة سلطة الحلّ والربط التي في الكنيسة قد سلّمها الربّ بنوع خصوصي لراعٍ واحد هو رأس الكنيسة المنظور حين قال لبطرس وفي شخصه لخلفائه: انت الصخرة وعلى هذه الصخرة ابني بيعتي وابواب الجحيم لن تقوى عليها «ولك» اعطي مفاتيح ملكوت السماوات فكل ما «حللتهُ» على الارض يكون محلولًا في السماء وكل ما «ربطتهُ» على الارض يكون مربوطاً في السماء (متى ١٦: ١٨ و١٩) ثم: صلّيت من «اجلكَ» لئلّا ينقص ايمانك وانت متى رجعت «فثبّت» اخوتك (لوقا ٢٢: ٣٢) واخيرًا: ارعَ خرافي. ارعَ غنمي (يوحنا ٢١: ١٦ و١٧)

ونؤمن ثالثًا ان خلفاء مار بطرس هم الاحبار الرومانيون كما اثبته التقليد المتواصل في الكنيستين الشرقية والغربية وخصوصًا المجمع الفلورنتيني المسكوني والمجمع الفاتيكاني. فبموجب ايماننا يكون للبابا ملء السلطة في امور الدين ومتعلقاتها لا يحق

لاحد ان يعارضه في احكامه حينما يرعى ويسوس الكنيسة جمعاء. ولا يجوز لاحد من المسيحيين ان يستقلّ بنفسه في امور الدين ولو ملكاً فان الملوك خاضعة لسلطان البابا الروحي كسائر ابناء الكنيسة. يمكنهُ ان ينبّههم على خطاياهم كما ينبّه الاب ابنه. واذا سنّوا قانوناً منافياً للدين لهُ حقّ ان ينظر فيهِ ويبطله ان رآه ضاراً لخير الانفس. واذا اتوا امراً منكراً لهُ حق ان يؤنّبهم بل ويفصلهم عن شركة الكنيسة. ولا يُعتبر قول من يزعم ان في الملك او الرئيس شخصين شخص السلطان وشخص المسيحي فيوجب كونه سلطاناً هو مستقل بذاته لا يعارضه في احكامه وشرائعه احد. وبما انهُ مسيحي هو خاضع للبابا. ان في هذا القول سفسطة محضة لان الانسان شخص واحد مسؤول امام الله عن اعماله العمومية والخصوصية. غير مُعفىً من مراعاة قاعدة الآداب في عمل من اعماله الصادرة عن معرفة واختيار. مُطالب بتأدية الحساب عن احكامه السياسية كما يؤديه عن اعماله الذاتية بل باولى حجة لان الشر اذا صدر عن الرئيس بما انهُ رئيس كان اعمّ واعظم. وبما ان قاعدة الآداب التي يجب اتباعها منوطة بالكنيسة ورئيسها فالملك ملزوم بالخضوع للكنيسة ورئيسها والامتثال لاحكامها حتى في سنّ الشرائع ليس اصالةً بل تبعاً اعني من وجه مطابقتها لقواعد الدين او منافاتها لها. وقد حافظت الكنيسة على هذه الحقوق التي خوّلها اياها مؤسسها الالهي. وقاومت ما استطاعت كل من اراد نقضها يشهد التاريخ على ثباتها ووحدة تعليمها في هذا الشأن. فما من احد مسنّ لهم الملم بالتاريخ يجهل مثلاً كيف حرم القديس امبروسيوس الملك تاودوسيوس الكبير ومنعهُ الدخول الى الكنيسة امام الشعب كله لان الملك كان قد حكم على سكان مدينة تسالونيكي بالقتل بلا تمييز بين مجرم وبريء وذلك لانهم كانوا قد عصوه وحطموا تماثيله. فاطاع الملك حكم الاستقف واقرّ فعلاً وهو في اوج العظمة بسلطة الكنيسة حتى على الملوك في امور الدين. وكذلك فعل الشهيد القديس بايلاس بفيليب العربي قيصر رومة على ما رواه القديس يوحنا فم الذهب

فمن وجود السلطة الروحية التامة المستقلة في شخص البابا على كل المسيحيين دون استثناء احد منهم ولو ملكاً نستنتج وجوب الاستقلال الزمني لهُ ايضاً وهي القضية الثانية التي تقدّمها. وذلك لان الذي لهُ حقّ بان ينظر في الاحكام الصادرة عليهِ من اي شخص كان وفي اي مادة كانت ويزيفها ويبطلها اذا رآه مناسباً لا يمكن ان يكون

خاضعاً ولا في المدنيات للذي تصدر عنهُ تلك الاحكام . لان ابطال الحكم او القضاء لا يجوز الّا لمن لهُ الرئاسة على الحاكم او القاضي

والحال اذا اصدر مالك من الملوك المسيحيين حكماً على البابا وان في المدنيات يحق للبابا بما ان في يده ملء السلطة الروحية على كل ابناء الكنيسة ان ينظر في ذلك الحكم ليرى ان كان مطابقاً للاحكام الالهية طبيعيةً كانت ام وضعيةً . ويبطله ان كان منافياً لها او مضرًّا بصالح الكنيسة وخير الانفس او واضعاً من شأن رأس الكنيسة الاعلى وهلمَّ جرًّا

فلا يستطيع اذًا البابا ان يكون خاضعاً حتى في المدنيات لملك من الملوك . فان استقلاله الزمني تابع لازم لاستقلال سلطانه الروحي . وقد ادرك الملك قسطنطين هذه الحقيقة من يوم تنصره فترك رومة واتخذ غيرها قاعدة لهُ في ايطاليا ليطلق الحريّة التامة للبابا ويرعى لهُ حرمة الرئاسة العامة على الكنيسة . والحق يقال ان المسيحي الذي فيه روح الديانة يفهم على البديهة ان من اللائق ان يكون رأس الكنيسة مستقلًّا بذاته حتى في الامور المدنية لا يخضع لاحد . وذلك لان البابا ابو المسيحيين كافة أفيجوز ان يخضع الاب لبنيه ؟ على البابا ان يرعى المسيحيين وملوكهم على اختلاف مللهم واحوالهم ويرشدهم الى ما فيهِ صلاحهم وينبههم ويعلمهم ويوبخهم ويقضي فيما بينهم دون ان يمنعه احدٌ . أفيمكنهُ ذلك لو كان تحت حكم دولة من الدول ؟ أما تعترضه تلك الدولة في اعماله ؟ أيقبل رعايا الدول المعادية لدولته احكامه ؟ أما يظنون انها صادرة عن روح التعصب للمملكة التي ينتمي اليها ؟ يجب ان تكون الرئاسة في الكنيسة ثابتة لا تتغيَّر مع الأيام وتقلبات الحوادث . أفتكون ثابتة لو كان ثباتها منوطاً بارادة الحكام المدنيين ؟ يجب ان يكون لامام الاحبار ونائب المسيح على الارض الاكرام اللائق بمقامه الرفيع سيما وان الشعب لا يحكم الّا بالظواهر . أفيحظى بهذا الاكرام لو كان تحت أمر ملك من الملوك ؟ أفما تحط كرامته لو سيق الى المحاكم كباقي الناس ؟ فليحكم المسيحي

فاذا ثبت ان استقلال البابا الزمني واجب فلا بُدَّ من وسيلة فعَّالة تضمن لهُ ذلك الاستقلال . وإن هي سوى الحكم الزمني فهي الطريقة الوحيدة التي وجدوها حتى الآن كافلة للبابا حريته المدنية وبواسطة حريته المدنية حريته الروحية لسياسة الكنيسة . وفي

الواقع كلما فقد البابا لا اقول حكمه الزمني بل ظواهر الاستقلال المدني كان ذلك سبباً لشرور لا تحصى يكفينا الآن الاستشهاد بحوادث الشقاق الغربي الذي دام نحو نصف قرن وكان مجلبة لشرور عديدة. فما كان سببه سوى اقامة الباباوات في فرنسا وان كانوا في ولاية خاضعة لحكمهم. وقد انتبه لهذا الامر ارباب السياسة حتى الذين اضطهدوا البابا وارادوا اذلاله مثل نابوليون الاول. واليك ما قالهُ هذا الرجل العظيم في اول امره اذ لم تشملهُ بعد خمرة انتصاراته الغريبة:

« ان البابا مقيم خارجاً عن باريس. ذاك حسن. ليس هو في مدريد ولا في ڤينا ولذلك نرضى بسلطته الروحية. وكذلك يقول الناس في ڤينا ومدريد. اتظنون ان النمساويين او الاسبانيين يقبلون احكام البابا لو كان في باريس؟ فيسرُّنا جداً ان يقيم البابا خارجاً عنا ولا يقيم عند خصامنا. وان يقيم في رومة المدينة القديمة بعيداً عن ايدي سلاطين المانيا وملوك فرنسا واسبانيا لا يرجح الميزان بين الملوك الكاثوليك يميل قليلاً نحو القوي ويستوي للحال منتصباً اذا اراد القوي الظلمَ »: « هذا صنع الاجيال ونعم الصنيع فانهُ خير ما يمكن استنباطه وانفع ما يمكن ايجاده لخير الانفس وحسن رعايتها » (١

ليت قائل هذا الكلام المسجدي لم ينسَه في آخر امره لكان كفى الكنيسة ونفسه شروراً عظيمةً. وعلى كل حال فان ذكاءه الفائق وبعد نظره في امور السياسة بيَّنا لهُ ان البابا يتعذر عليهِ القيام بواجباته ان لم يكن ملكاً مستقلاً

وليست ضرورة حكمه الزمني من اللزوم في درجة استقلاله الروحي واستقلاله المدني فان هذين الاستقلالين مما رسمهُ الله اما اصالةً او تبعاً كما قلنا فلا يمكن نسخهما البتة. واما السلطة الزمنية فضرورتها ادبيَّة من حيث انهُ لو امكن وجود واسطة اخرى للمحافظة على استقلال البابا حق المحافظة لكان في وسع الكنيسة ان تتخذها دون الحكم الزمني. ولكن العناية الالهية الساهرة على خير الكنيسة لم تهيِّ لها حتى الآن طريقة اخرى. فهي التي دبَّرت الاحوال وتقلبات الايام رويداً رويداً منذ عهد قسطنطين حتى افضت الى انشاء مملكة مستقلَّة يسوسها البابا وذلك في عهد الكارلونجيين

(١ طالع تيار (Thiers, Histoire du Consulat et de l'Empire—Du Concordat)

وبمساعدتهم . ولذلك لم يزل البابوات يطالبون بحقوق حكمهم الزمني لا حبًّا بالترفع كما ينسبه اليهم ظلماً من كان قصير الرأي جاهلًا بالتاريخ وباصول الدين بل ضنًّا باستقلالهم الروحي لخير الانفس وحسن تدبير الكنيسة الكاثوليكيَّة جمعاء ش.ا

مطبوعات شرقية جديدة

عقود الجوهر في تراجم من لهم خمسون تصنيفًا فمائة فاكثر

تأليف جميل بك العظم محاسب المعارف في بيروت (بالمطبعة الاهلية سنة ١٣٢٦ هـ ٢٤٤)

يذكر القرّاء مقالةً مستجادة نشرها في المشرق (٢ : ١٩٢) جناب الامير شكيب ارسلان في اتساع التأليف في الاسلام فبيَّن ما كان لقدماء الكتبة المسلمين من طول الباع في الكتابة حتى انَّ بعضهم بلغت بهم الهمَّة الى تصنيف مئين من المؤلفات بين قصيرة ومطوَّلة . وقد احبَّ احد افاضل الادباء في الثغر جناب الكاتب البارع جميل بك العظم محاسب المعارف أن يتَّسع في هذا الباب ويباشر بتأليف كتاب مستقل ذكر فيه تراجم الذين عثر لهم على خمسين مؤلفًا فمائة فاكثر وقد برز القسم الاول من هذا الاثر الجليل وهو يحتوي اسماء خمسين كاتبًا ممَّن استحقُّوا بوفرة تآليفهم أن يُنظموا في هذا الكتاب مع تدوين جدول كتبهم فترى ما لهذا التأليف من الفوائد الجمَّة لاسيما اذا تلتهُ قريبًا ان شاء الله الاجزاء التابعة له المتممة لفوائده . ومع ما في هذا التأليف من الجدوى الطائلة كنَّا وددنا لو اتقن المؤلف تقسيمهُ فجعلهُ على اسلوب تاريخي مباشرًا بالاقدم الاقدم ومنتقلًا الى الاوسط فالاحدث وترى على خلاف ذلك اسماء المشاهير مختلطة دون ترتيب ظاهر فابتدأ بالامام الغزّالي ثم ذكر السيد مصطفى البكري من المحدثين ثم عاد الى ارسطو واتبعهُ بجالينوس ثم انكفأ راجعًا الى ابقراط . وكان الاولى لو ذُكر كل كاتب على سياق الزمان . وترى كذلك انهُ كان الاجدر بالمصنِّف ان يقتصر على كتبة العرب دون ذكر اليونان لانَّ ذكر الاجانب يؤدي بهِ الى مجاهل يتحيَّر بها . ومما كان يزيد الكتاب فائدةً ان لا يكتفي المؤلف بسرد المصنفات التي وضعها كل كاتب بل يذكر ما يُعرف منها حتى يومنا وما نُشر بالطبع فانَّ مثل هذه الافادات تحمل الادباء